

برنامج عمل
لـ "منتدى لأجل المستقبل"
البحرين، نوفمبر (تشرين ثاني) 2005

حوار المجتمع المدني
بين مجموعة الثماني
والشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا
الشفافية ومكافحة الفساد

القاهرة: 27-29 يوليو (تموز) 2005
عمّان: 27-29 أغسطس (آب) 2005
بيروت: 26-27 سبتمبر (أيلول) 2005

يتألف برنامج العمل هذا من قسمين، حيث القسم الأول يستخلص ويتوسع بشرح نقاط أساسية من القسم الثاني.

القسم الأول: التوصيات الأساسية
القسم الثاني: تفاصيل المناقشات والتوصيات

القسم 1 التوصيات الأساسية

جدول المحتويات

3	المقدمة
4	التوصية رقم 1:
4	التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وتطبيقها
5	التوصية رقم 2:
5	تطبيق سياسات وإجراءات عملية لضمان الشفافية في الإدارة المالية العامة
6	التوصية رقم 3:
6	إجراءات مكافحة الفساد لمعالجة القصور الاجتماعي
7	المجتمع المدني في عملية الإصلاح
8	الخاتمة
9	قائمة بالدول الممثلة
9	المجتمع المدني والقطاع الخاص

المقدمة

نحن، جهات غير حكومية من الفروع الوطنية لهيئة الشفافية الدولية وغيرها من هيئات المجتمع المدني والقطاع الخاص، ممثلين عن خمسة وعشرين دولة (مجموعة الثماني، والشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا، وتركيا) عملنا معا من خلال سلسلة من الحوارات جرت في القاهرة وعمّان وبيروت ما بين شهري يوليو وسبتمبر (تموز وأيلول) 2005. تناولت هذه الحوارات أثر الفساد على النمو الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في المنطقة، وذلك عن طريق الإعداد لبرنامج حوار مجموعة الثماني والشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا بشأن إجراءات لتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد، والذي يتضمن هذه التوصيات الأساسية لجلسة "منتدى لأجل المستقبل" التي ستعقد في البحرين في شهر نوفمبر (تشرين ثاني) 2005.

نعتبر بأن ازدياد مستويات ووسائل وأشكال الفساد تمثل عوائق خطيرة وحقيقية أمام عمليات الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي في منطقة الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا. ونؤمن بأن الجهود الدولية المشتركة من قبل مجموعة الثماني والشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا تعتبر ضرورية لاحتواء مصدر الهلاك هذا؛ ولرفع مستوى الوعي حول طبيعته؛ وللتصديق على الموثيق وتطبيقها، وخصوصا اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والتي الغرض منها مكافحة الفساد. وكما لعب المجتمع المدني دورا أساسيا في وضع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، يتعين عليه أيضا أن يلعب دورا كبيرا بالعمل إلى جانب الحكومات والقطاع الخاص في تطبيق بنود هذه الاتفاقية.

وأخذا بعين الاعتبار الصفات الديموغرافية والثقافية المتنوعة والمعقدة، والتحديات، إلى جانب التفاوت ما بين الدول الغنية والفقيرة المتجاورة في المنطقة، فإن بإمكان هيئات المجتمع المدني المحلية أن تلعب دورا فعالا في خلق البيئة الشفافة والقادرة على مكافحة الفساد اللازمة لتسهيل عملية النمو الاقتصادي والإصلاح السياسي والاجتماعي.

تدعو التوصيات الأساسية لأجل اتخاذ إجراءات بشأن الشفافية ومكافحة الفساد الصادرة عن حوار مجموعة الثماني والشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا إلى القضاء على الفساد باعتباره عائق كبير أمام عملية الإصلاح.

تهدف هذه التوصيات لأن تكون عملية وأن تشير، حيثما أمكن، إلى الاتفاقيات والالتزامات والمبادرات الدولية من قبل الحكومات والمجتمعات المدنية المعمول بها. وبهذا الصدد، يعتبر من الأهمية بمكان لحكومات المنطقة أن تطبق بكل جد وعزم متطلبات الشفافية للاتفاقيات الدولية والتجارية واتفاقيات الاستثمار المتبادلة. كما يتعين على القطاع الخاص أن يلعب دوره بتعزيز سلامة الأداء في مجال الأعمال بكل فعالية، والذي من شأنه أن يغلق الأبواب أمام كل أشكال العرض والطلب على الرشاوى.

نوصي بإجراءات تهدف إلى اجتذاب كل من الاستثمارات الأجنبية والمحلية إلى المنطقة. وندعو إلى دعم المجتمع الدولي في تحقيق الاستقرار السياسي المطلوب والحكم المستقر، وذلك انطلاقا بشكل أساسي من مبادئ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

نؤيد وضع سياسات وممارسات بعيدة المدى لتوجيه حالة التغيير، ومراقبة التقدم المحرز، والإبلاغ عن درجة النجاح في التقيد بالتوصيات المقترحة، وقياس التقدم المحرز مقابل الأهداف المنشودة. يتعين على حكومات المنطقة (إلى جانب حكومات مجموعة الثماني) أن تنشر تقارير علنية، وبشكل سنوي، عن التقدم الذي حققته في تنفيذ هذه الأهداف. ويعتبر اليوم العالمي لمكافحة الفساد، والذي يحل سنويا في شهر ديسمبر (كانون أول)، تاريخا ملائما لنشر هذه التقارير.

التوصية رقم 1:

التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وتطبيقها

تدخل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد حيز النفاذ في 14 ديسمبر (كانون أول) 2005، وذلك بعد عامين من التوقيع عليها. ستكون هذه الاتفاقية بمثابة خطوة هامة في حركة مكافحة الفساد في جميع أنحاء العالم.

تندرج تحت هذه الاتفاقية التزامات جميع الدول للعمل على تجريم الرشوة وغيرها من أشكال الفساد، وتشكيل مؤسسات محلية لمنع حدوثها، وملاحقة مرتكبيها، والتعاون مع بعضها البعض لاسترداد الأموال المختلسة، وتقديم المساعدة الفنية والمالية لبعضها البعض لأجل مكافحة الفساد، وتعزيز النزاهة والأمانة، والحد من الإفلات من العقاب. يعتبر التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والمصادقة عليها خطوة إيجابية ومسؤولة فوق كل شيء، وقرارا سياسيا جديرا بالدعم. فهي تشهد على مدى مصداقية الدول، وعلى احترامها لالتزاماتها، وعلى الصورة التي تود أن تظهر بها الدولة والمؤسسات فيها.

نطالب كلا من دول المنطقة، وكذلك جميع دول مجموعة الثماني، بالمصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بأقل تأخير ممكن، إلى جانب وضع تعديلات بالموازاة مع ذلك لكي تتماشى النصوص القانونية لكل دولة مع أحكام هذه الاتفاقية، ومن ثم التطبيق الفعال للقوانين الجديدة أو المعدلة. إن من شأن هذه التعديلات الضرورية أن تعزز بشكل قوي الموارد القانونية المتاحة للدول، وخصوصا لدول المنطقة، لمكافحة جميع أشكال الفساد بشكل فعال ودائم.

وبالنظر إلى ذلك من وجهة نظر المجتمع المدني، فإننا نؤمن - نحن من نمثل حوار المجتمع المدني لمجموعة الثماني والشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا بشأن الشفافية ومكافحة الفساد - بكل صدق بأن من شأن اتخاذ قرارات سياسية شجاعة في مواجهة الفساد الذي ينخر في قلب العديد من القطاعات الهامة في المنطقة أن يوفر أساسا صلبا لعملية الإصلاح برمتها في المنطقة.

كما نود أن نذكر الحكومات بكل احترام بأنه بموجب ما تبين من البحث الذي قام به البنك الدولي، فإن مكافحة الفساد تفيد الاقتصاد وتوفر تراكم الأموال، وليس العكس.

يتعين على الحكومات أن تشرك المجتمع المدني في عملية الحكم لأجل التنمية، وخصوصا في وضع خطط عمل وطنية وآليات للتقييم؛ وأن تشرك المجتمع المدني ووسائل الإعلام في وضع استراتيجيات لمكافحة الفساد بغرض التطبيق التام لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بحيث تضم جميع الجهات المعنية. نطالب من كل الدول الموافقة على وضع آليات للمتابعة والمراقبة، تلك الآليات التي يجب أن تعطى الصلاحيات والتسهيلات لهيئات المجتمع المدني للمساهمة بشكل فعلي في تصورها ووضعها وتطبيقها.

المراجع: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، الحكم الصالح لأجل التنمية في العالم العربي.

التوصية رقم 2:

تطبيق سياسات وإجراءات عملية لضمان الشفافية في الإدارة المالية العامة

هناك علاقة هامة جدا ما بين الاستثمار وبناء الأمة. فيعتبر من الضروري جدا أن تخلق الحكومات مناخا استثماريا آمنا، تنخفض فيه البيروقراطية التنظيمية ومخاطر الشركات فيه محدودة. ومن الملامح الهامة لخفض هذه المخاطر محاكمة قضايا الرشوة والإمكانية التامة للوصول للمحاكم لأجل فرض تنفيذ العقود، وذلك تماشيا مع المواد 8 و9 و13 و32 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. ولتحسين فرص اجتذاب الاستثمارات المحلية والواردة، يجب معالجة تفشي الفساد، إلى جانب برامج التنمية الاقتصادية التي تولد فرص التوظيف المستمرة.

نطالب الحكومات بالانخراط في عمليات الاستشارات العامة، مع إشراك الشركات والمجتمع المدني في وضعها وأدائها وإعداد التقارير بشأنها، لتناول التأثيرات العملية وتحديد الأولويات في المبادرات التالية المتعلقة بالشفافية في الإدارة لدى كل من الحكومة والقطاع العام، واتخاذ إجراءات عاجلة:

- وضع نظم لنشر إيرادات ومصروفات الحكومة الوطنية والإقليمية والمحلية بالوقت المناسب، وضمان أن تكون المراجعات الخاصة بأداء الميزانية والتقارير المقدمة للهيئة التشريعية متاحة لعموم المواطنين. ويجب على الهيئة التشريعية، بحكم مسؤوليتها عن إقرار الميزانية السنوية، أن تضمن مرور الميزانية من خلال عملية مشاورات و مناقشات عامة. يجب أن يتضمن ذلك سياسات تتعلق بالشفافية في عمليات الشراء واستغلال الموارد الطبيعية، بما في ذلك نشر بيانات تتعلق بعملية الشراء وتقديم العروض، وآليات تتعلق بشفافية الإيرادات. تحتل الشفافية في مجال المشتريات أهمية خاصة في المجالات الهامة اجتماعيا في قطاع الرعاية الصحية والتعليم.

- طلب أن تنشر الشركات العامة المملوكة للحكومة حسابات دورية في الأوقات المناسبة بموجب المعايير الدولية لتدقيق الحسابات، وضمان الشفافية، حيثما كان هناك عملية تخصيص، لمكافحة الثراء الشخصي وتضارب المصالح ومحابة الأقارب؛ يجب أن تتضمن هذه الشروط متطلب إعلان المصالح والتصريح بالامتلاكات من قبل كبار المسؤولين في الحكومة والشركات، ووضع قواعد ومدونات أخلاقيات للإدارة الصالحة للشركات.

وضمن عملية المراقبة يجب أيضا تفعيل المجتمع المدني لكي يلعب دورا هادفا في وضع هيكل واختصاصات الأجهزة الرقابية كالمراقبين العاميين للحسابات والمفتشين العاميين، والذين يجب أن تعطى لهم الصلاحية لاستقبال الشكاوى، والقيام بالتحقيقات، والتدقيق في المصروفات، وتدقيق الحسابات.

المراجع: المواد 8 و9 و10 و13 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد؛ المصادقة في جميع أنحاء المنطقة على مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية وتطبيق هذه المبادرة، واستخدام موانئ النزاهة والأمانة في المشتريات العامة.

التوصية رقم 3:

إجراءات مكافحة الفساد لمعالجة القصور الاجتماعي

ما زال انتشار الفقر الناجم عن الفساد صفة مميزة لغالبية منطقة الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا. فبعض عناصر القصور الاجتماعي تتسبب بالفساد؛ وهناك عناصر أخرى هي مظاهر المعاناة الإنسانية التي يسببها أو يفاقمها الفساد. وبمعنى آخر، بعض هذه العناصر يغذيها الفقر؛ وبعضها الآخر ينمي الفقر. وجميع هذه العناصر بحاجة لأن تتم معالجتها بشكل عاجل.

الإصلاحات المطلوبة لكي تتمكن شعوب المنطقة من انتشال أنفسهم من الفقر من خلال ضمان حصولها على رعاية صحية أفضل، وضمان حصولها على فرص التعليم، والقدرة على تنمية المهارات المطلوبة للحصول على وظائف مربحة وتأسيس أعمال مستقلة.

نطالب المنتدى بتشكيل فريق عمل مهمته القيام بأبحاث حول كيفية أن الفساد يعرقل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وخصوصاً أنها تتعلق بثلاث عناصر هامة في المنطقة: الفقر، والصحة، والتعليم. يجب أن يضم فريق العمل ممثلين عن الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وأن يقدم توصيات ملموسة بشأن السياسات بحلول شهر ديسمبر (كانون أول) 2006.

على هذا الفريق الخروج بتوصيات حول كيفية جعل الخدمات الصحية أكثر توفراً ومتاحة للجميع، وخصوصاً لفئات ذوي الدخل المحدود، بما في ذلك وضع إجراءات لمنع التزوير والرشاوى. وعلاوة على ذلك، على الفريق الخروج بتوصيات بشأن قواعد وإجراءات تتسم بالشفافية فيما يتعلق بشراء وإنتاج وتوزيع المواد الصيدلانية تبعاً للمعايير الدولية للحد من وجود فرص لممارسة الفساد. سوف يصدر تقرير الفساد العالمي لعام 2006 في شهر فبراير (شباط)، وهو يركز على الفساد والصحة، ويمكن أن يكون مصدراً مفيداً في هذه المساعي.

كما يتعين على فريق العمل اقتراح كيفية قيام الحكومات والمجتمع المدني معاً بأبحاث دورية مفصلة وهادفة بشأن مدى تفشي الفساد في مجال التعليم. وعلى الفريق نشر استنتاجاته وتقديم التوصيات لإلغاء كل بؤر الفساد من النظام التعليمي.

المراجع: الأهداف الإنمائية للألفية، تقرير التنمية البشرية في البلدان العربية لعام 2004 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "توفير التعليم للجميع" من اليونيسكو.

المجتمع المدني في عملية الإصلاح

إننا نعتبر أن مشاركة المجتمع المدني، من خلال تبني القضايا المثيرة للاهتمام ومراقبة نشاطات التنمية وعرض المساعدة على السلطات أثناء عمليات التطبيق، عنصرا هاما في عملية الإصلاح الديمقراطي. إن تحديد المشاكل حين تطرأ، وعرض الحلول لها، واستخدام وسائل الإعلام لتوعية الجمهور بشأنها تعد جميعها مساهمات قيمة في التنمية. تولي الكثير من الحكومات تقديرا كبيرا لأجهزة المجتمع المدني التي تشارك الأبحاث والتقارير الفنية والتقنية مع السلطات ومع الجمهور، وتستمر باتصالاتها مع السلطات بشأن القضايا الأساسية، وتشارك في صياغة القوانين، وتشرف على تطبيق السياسات لأجل مجتمع خال من الفساد.

ولكي يتمكن المجتمع المدني من أن يلعب دورا هادفا، والعمل بشكل بناء إلى جانب حكومة فعالة ومساندا لها، هناك حاجة لأن تتخذ الحكومات إجراءات من شأنها ضمان حرية التعبير عن الرأي، وحرية تكوين الجمعيات، وحق الترشيح للمناصب العامة، وحق المشاركة في العملية القانونية والسياسية ومراجعتها والتعليق عليها. يتعين على حكومات المنطقة العمل تجاه جعل مشاركة المجتمع المدني في مبادرات الإصلاح القانوني والاقتصادي أمرا رسميا والتشجيع على ذلك. وبشكل خاص، يجب أن يكون لكل من في المجتمع حق الإبلاغ عن الفساد والسعي لرد الحق نيابة عن المجتمع ككل دون التعرض للانتقام. ويجب أن تُمنح المؤسسات الإعلامية، بما فيها تلك التابعة للحكومة، الاستقلالية في تحرير الأخبار والقدرة على التدقيق بأعمال الحكومة والمسؤولين الحكوميين وانتقادهم دون التعرض للعقاب أو الانتقام. لا يجوز أن يتم تجريم أي شخص أو سجنه بسبب تعبيره عن رأيه.

إلا أنه إضافة إلى ذلك ندرك بأن أجهزة المجتمع المدني نفسها بحاجة إلى أن تتطور بعدة طرق. فهي تحتاج إلى أن تتمتع بدرجة عالية من المهنية في النشاطات التي تقوم بها، وأن تكون شفافة ببيان من تعمل على تمثيلهم، وكيفية حصولها على التمويل، وكيفية وضع سياساتها، وكيفية قيامها بأبحاثها، وكيفية وضعها التقارير الناقدية والتوصيات. وعلاوة على ذلك، تحتاج هيئات المجتمع المدني إلى الدعم في تطوير مهاراتها الدفاعية، مما يجعل بالإمكان لها أن تعمل إلى جانب الحكومات على نحو بناء، لا في مواجهتها، لصالح الأمة - بما في ذلك حين تقدم تقارير ناقدة للسياسات أو الممارسات.

ومع أخذ النقاط أعلاه بعين الاعتبار، من المرغوب به تماما أن يعمل المنتدى على تمويل دراسة تهدف إلى تحديد "الأسباب الجذرية" للعوامل التي تحد من القدرات الحالية للحكومات والمجتمع المدني في المنطقة للعمل مع بعضها البعض على نحو فعال. وبناء على استنتاجاتها، يتعين على المنتدى حينذاك تبني توصيات لوضع السياسات وبناء القدرات تهدف إلى تعزيز التعاون في عمليات الإصلاح الحالية والمستقبلية.

يمكن أن تضم هذه التوصيات مبادرات على النحو التالي:

- وضع أساس لهيئات المجتمع المدني في المنطقة بحيث يكون متاحا ويتطلب أقل قدر ممكن من البيروقراطية، وتتم إدارته على نحو شفاف وقابل للمحاسبة.
- إتاحة وضع برنامج للتنسيق بين هيئات المجتمع المدني-القطاع الخاص-الدولة بشأن مكافحة الفساد والشفافية، والبناء على التعاون ما بين الهيئات في منطقة دول مجموعة الثماني والشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا.
- تأسيس شبكة إلكترونية/منتدى إلكتروني لتبادل المعلومات والأفكار والخبرات في مجال مكافحة الفساد والشفافية حيث أن ذلك يؤثر بشكل خاص في منطقة الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا.

الخاتمة

باعتبارنا ممثلين عن المجتمع المدني والقطاع الخاص في دول مجموعة الثماني والشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا، فإننا ملتزمون بتحسين الحكم والتعاون ما بين دولنا وضمنها، ونشيد بحكومات مجموعة الثماني والشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا على مبادرة "منتدى لأجل المستقبل"، والتي خلقت شراكة غير مسبوقه لإحراز تقدم في الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المنطقة.

حوار "منتدى لأجل المستقبل"، والذي مازال حاليا في مستهله، يبين إمكانات المشاركة الإيجابية المحتملة عبر القطاعات المتعددة في مجتمعاتنا، ونحن نحث على استغلاله بشكل إيجابي كقوة دافعة لإحداث تغيير أساسي وحقيقي ومستمر في المنطقة.

إن أي تحرك تجاه الإصلاح يجب بالضرورة أن يعالج مشكلة الفساد الخطيرة والمستوطنة. فلا يمكن تحقيق أهداف "منتدى لأجل المستقبل" دون تناول الحاجة للشفافية والمحاسبة في جميع النواحي الحكومية والإدارة الاقتصادية والتنمية الاجتماعية. ومن الأدوات العملية والحساسة للمضمون لقيادة تطوير أنظمة وطنية للنزاهة والأمانة تتسم بالفعالية، هناك مرجع هيئة الشفافية الدولية الخاص بالعالم العربي، والذي يشرح بالتفصيل المواضيع التي تشملها هذه الوثيقة.

نناشد دول "منتدى لأجل المستقبل" أن تعمل بموجب هذه التوصيات – بتحديد مجموعة من الأهداف لكل من الدول من شأنها ضمان أن الإصلاح يمتد عميقا ومستمر. لا تعتبر أي من هذه الأهداف جديدة أو مفاجئة – فهي إصلاحات بسيطة تحتاج دول العالم لأن تتبناها لأجل بناء مجتمعات حرة وعادلة وشفافة وقابلة للمحاسبة.

نرحب بتضمين المجتمع المدني في هذه العملية الهامة، وبينما يتخذ المنتدى خطوات نحو الأمام، فإننا نناشد الدول المشاركة على الاستمرار في إشراك المجتمع المدني تماشيا مع "إعلان تونس". ومن خلال روح الشراكة والحوار والشفافية هذه نأمل بأن تطبيق الإجراءات الموصوفة أعلاه سيخلق مستقبلا أكثر إشراقا لشعوب منطقة الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا.

قائمة بالدول الممثلة

المجتمع المدني والقطاع الخاص

<u>دول أخرى</u>	<u>الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا</u>	<u>مجموعة الثماني</u>
تركيا	أفغانستان	كندا
	الجزائر	فرنسا
	البحرين	ألمانيا
	مصر	إيطاليا
	إيران	اليابان
	العراق	روسيا
	الأردن	المملكة المتحدة
	الكويت	الولايات المتحدة
	لبنان	
	المغرب	
	الباكستان	
	فلسطين	
	قطر	
	المملكة العربية السعودية	
	السودان	
	اليمن	

القسم 2 تفاصيل المناقشات والتوصيات

جدول المحتويات

2	1- الحكم الصالح والمسائلة
2	أ- الإطار الديمقراطي
3	ب- السلطة التنفيذية
3	ج- السلطة القضائية
4	د- السلطة التشريعية
4	هـ- المجتمع المدني
6	2- الاقتصاد والأطراف الأساسية فيه
6	أ- دور الحكومة في الاقتصاد
7	ب- الإدارة المالية العامة السليمة
7	ج- دور الحكومة في النظام المالي والأسواق
8	د- القطاع الخاص
8	هـ- القروض الصغيرة
9	3- بناء القدرات الاجتماعية
9	أ- الرعاية الصحية
10	ب- التعليم*
11	دور المجتمع المدني في عملية الإصلاح

1- الحكم الصالح والمسائلة

تمثل المسائلة الشعبية للحكومات أهم متطلبات الحكم الصالح. وهذا يتطلب نظاما ديموقراطيا تعدديا متعدد الأحزاب مبنيا على المنافسة والمشاركة السياسية، واحترام حقوق الإنسان، والفصل ما بين السلطات التنفيذية والقضائية والتشريعية. وأن لا تكون الدساتير والاتفاقيات الدولية مجرد أوراق لا قيمة لها، بل يجب تطبيقها بالكامل واحترامها من قبل جميع السلطات، سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي أو المحلي. وأن تتوافر وسائل إعلام تمارس عملها بحرية، ومجتمع مدني ناشط يعمل بحرية ودون قيود في تشكيلها وممارسة أعمالها. كل هذه العناصر تعتبر متطلبات ضرورية لقيام مجتمع عادل ومنصف.

يجب أن يتصف عمل السلطة التنفيذية ومؤسساتها المختلفة بالشفافية والمشاركة العامة، وأن تتيح للجمهور الحصول على المعلومات، وأن تؤمن بثقافة خدمة المجتمع. ويجب أن تكون الأجهزة القضائية مستقلة تماما، وأن يتمتع القضاة ليس بالكفاءة والفعالية فحسب، بل أيضا أن يتصفوا بأعلى مستويات النزاهة. كما يجب أن تكون السلطة التشريعية مستقلة أيضا، ومن واجب السلطة التنفيذية أن تطبق وتنفذ بشكل سريع وتام القوانين والتنظيمات التي يعلن عنها واضعو القوانين. لا يجب أن يكون أي من أعضاء الحكومة فوق القانون، بغض النظر عن موقعه في مؤسسات الدولة.

أن وجود مجتمع مدني نشط ضروري وهام جدا من أجل أن تؤدي الحكومة عملها بفعالية، ومن هذا المتطلب يجب تشجيعه على المشاركة في عملية الإصلاح أينما وحيثما أمكن.

أ- الإطار الديموقراطي

1.1 يجب على كل دولة وضع استراتيجية وطنية متكاملة لمكافحة الفساد، وأن تشارك في صياغتها مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص. ويتعين على الحكومات المصادقة دون ابطاء على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وأن توافق على المشاركة في الية المتابعة، والتي تشمل مؤسسات المجتمع المدني. ويتعين على الحكومات إتاحة مشاركة المجتمع المدني في مبادرة الادارة الرشيدة لأجل التنمية في العالم العربي، واشراكها في صياغة برامج عمل محلية فضلا عن آليات الرصد والتقييم والمتابعة.

1.2 من أجل بناء مجتمعات مستقرة وشفافة وديموقراطية وقابلة للمساءلة، يتعين على الحكومات وجميع المعنيين في المجتمع المدني ضمان وجود دساتير ديموقراطية يوافق عليها الشعب وأن يتم الالتزام بها في الواقع العملي. وفي سبيل مكافحة الفساد من الضرورة بمكان أن تنص الدساتير بأن سلطة الحكومة مستمدة من الشعب، وبأن الحكومة مسائلة أمام الشعب، ويجب أن تضمن حقوق حرية التعبير عن الرأي والحصول على المعلومات وحق التجمع والتقدم بتظلمات وملتمسات للحكومة.

1.3 إدراكا للتأثير الضار الذي يتركه الفساد على العملية الديموقراطية، لابد من سن قوانين وتشكيل هيئة مستقلة تكون مسئولة عن إجراء انتخابات حرة ومنصفة وعادلة وشفافة، وأن يختار الشعب ممثليه في السلطة التشريعية، وتوفير الضمانة للأحزاب لأن تتنافس في ايصال مرشحها للسلطة التشريعية، وقبول مساهمة مؤسسات المجتمع المدني في مراقبة الانتخابات وضمان تداول السلطة.

وأن تضمن الدساتير والقوانين حق كل مواطن في الترشح لشغل المناصب العامة، وأن يجري تشجيعه على المشاركة في العملية السياسية في وطنه.

ب- السلطة التنفيذية

1.ب.1 لتعزيز مساءلة السلطة التنفيذية، لا بد من وجود أجهزة رقابية مستقلة وممولة بشكل كاف - بما في ذلك المراقبين العامّين للحسابات والمفتشين العامّين وأمناء المظالم ومؤسسات مكافحة الفساد، وعلى المستويات المحلية والبلدية والوطنية - تعمل على تلقي الشكاوى وإجراء التحقيقات والتدقيق في الإيرادات العامة والمصرفيات. ويجب أن تتاح التقارير الصادرة عن هذه الأجهزة الرقابية لكافة أفراد الشعب.

1.ب.2 على الحكومات وضع وتطبيق برامج لتعزيز نزاهة وحيادية واستقلالية الموظفين الحكوميين، بما في ذلك وضع معايير للتوظيف والترقية والاستمرار في الوظيفة تعتمد على الجدارة، ومدونات قواعد السلوك والأخلاقيات.

1.ب.3 على الحكومات أت تضمن شفافية قراراتها، بما في ذلك الكشف عن الأوضاع المالية، وذلك لمنع كل من المسؤولين المنتخبين والمعينين من الوقوع في تضارب المصالح أو اختلاسات أثناء فترة توليهم لمناصبهم.

1.ب.4 يجب أن يكون لدى موظفي الحكومة وسائل للإبلاغ عن الفساد أو أي إساءة الاستغلال في الأجهزة الحكومية. ويجب على الحكومات تبني آليات من شأنها أن تشجع على الإبلاغ عن الفساد، وأن تضمن الحماية لكل من يختار الإبلاغ عن الفساد.

1.ب.5 بالنظر إلى أهمية ضمان انفاق الأموال العامة في الغرض الذي اقترت من أجله، يجب سن قوانين تتيح الشفافية في المشتريات العامة، وذلك تماشياً مع المعايير المقبولة عالمياً.

ج- السلطة القضائية

1.ج.1 يجب أن تكون جميع الإجراءات القضائية عادلة وفعالة ومتاحة للجميع وشفافة تماشياً مع المعايير الدولية.

1.ج.2 ضمان استقلالية القضاء من التدخلات والضغوط السياسية، من خلال اتخاذ مجموعة من التدابير، مثل توفير الضمانات التي تمنع فقدان القضاة لوظائفهم خلال فترة تبوئهم لمناصبهم التي تم تحديدها عند تعيينهم، هذه الفترة قد تستمر الى فترة التقاعد أو فترات زمنية طويلة، وأن تكون إجازة القضاة ملائمة، وظروف عملهم مناسبة، وتوفير التدريب، وتنقيف للقضاة العاملين في السلك القضائي؛ وتطبيق مدونات قواعد الأخلاقيات؛ ولا بد أن تتسم عمليات التعيين بالشفافية واعتماد الجدارة كمعيار وإقرار حق القضاة بالتشاور وتشكيل مؤسساتهم.

1.ج.3 يجب على القضاء اتخاذ خطوات من شأنها ضمان أعلى درجات النزاهة القضائية، وذلك من خلال إجراءات اختيار شفافة ومبنية على الجدارة. ويتعين على القضاة الالتزام بجميع المعايير الضرورية للحؤول دون تفشي الفساد في النظام القضائي، بما في ذلك مدونات قواعد السلوك، والتي من شأنها أن تمنع تضارب المصالح والتي تتطلب الكشف عن ممتلكاتهم، وأن يتخذ إجراءات تأديبية في حقهم حينما تثبت من صحة الادعاءات المقدمة من قبل الجمهور.

1.ج.4 يجب أن تكون المحاكم الدستورية مستقلة ومتاحة للجمهور، وعليها ضمان أن القوانين تتماشى مع الدساتير. وأن يتم تشكيل المحاكم الاستثنائية أو الإعلان عن حالة الطوارئ وفق نصوص الدستور.

1.ج.5 إدراكاً للدور الهام الذي تلعبه المهن القانونية، يجب ضمان استقلاليتها، وأن توفر لها الضمانات لتمكينها من أداء مهامها المهنية دون تهريب أو عراقيل أو مضايقات أو تدخلات. ولا يجوز أن يفرض على المشتغلين في هذه المهن عقوبات أو أن يجري تهديدها بها نظير أي إجراءات يتم اتخاذها تماشياً مع واجباتها ومعاييرها وأخلاقياتها

برنامج عمل

المهنية المعترف بها. وفي ذات الوقت، يتعين على المحامين ضمان التزامهم بأعلى درجات النزاهة لدى تقديمهم للنصائح والاستشارات المهنية.

1.ج.6 لا يجوز أن يتمتع أي شخص، سواء كان شخصية عامة أو خاصة، بالحصانة المطلقة ضد الإجراءات القضائية. وحيثما كان هناك حصانة، يجب إتباع إجراءات شفافة لرفع تلك الحصانة في الظروف الملائمة.

1.ج.7 يجب احترام أحكام القضاء وتنفيذها دون أي تأخير.

1.ج.8 يجب توفير سبل ميسرة للتعاون القضائي بين الدول، بموجب ما تنص عليه اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، بما في ذلك استرداد الأصول المسروقة أو التي جرى الحصول عليها دون وجه حق.

د- السلطة التشريعية

1.د.1 تعتبر الشفافية مطلباً أساسياً في موضوع المساءلة. وبالتالي يجب سن قوانين تلزم مؤسسات الدولة بنشر المعلومات التي تمتلكها في الوقت المناسب، وذلك مسودات القوانين، والتنظيمات، والقرارات القضائية، والميزانية، والمشتريات، والتقويم التشريعي.

1.د.2 يتعين على الحكومات تبني قوانين من شأنها ضمان حق حصول عموم الناس على المعلومات وبكل يسر، بما في ذلك من استخدام الحكومة الإلكترونية كوسيلة من الوسائل الناجعة لتحقيق ذلك. ويجب أن يحدد القانون آلية مستقلة لضمان سرعة الرد، وتحديد الغرامات في حال الفشل بالالتزام بذلك، وأي استثناءات لذلك يجب أن تكون محدودة ومبررة على نحو علني.

1.د.3 يجب أن تتمتع الهيئات التشريعية بجميع السلطات اللازمة لمراقبة السلطة التنفيذية بما فيها القطاع الأمني والعسكري لكي يتم إخضاعهم للمساءلة. ولتحقيق هذا الهدف، يتعين تشكيل لجان برلمانية وتوفير التمويل اللازم لها ورفدها بكوادر ملائمة، كما يجب تطوير وتنفيذ برامج لبناء القدرات لتعزيز عملية المراقبة هذه.

1.د.4 على السلطة التشريعية أن تطلب تقديم الميزانيات، بما فيها تلك المتعلقة بالخدمات الأمنية والدفاعية، بقدر كاف من الشفافية لإتاحة الرقابة البرلمانية الفعالة عليها.

1.د.5 على السلطة التشريعية إشراك الجمهور في الأمور التي يتم تداولها بما فيها وضع القوانين والتنظيمات وغير ذلك من اتخاذ القرارات من خلال عقد الجلسات العلنية، واستخدام الفرص التي توفرها الحكومة الإلكترونية لإشراك المزيد من الجمهور، أو أية وسيلة أخرى. ويجب أن تكون جميع جلسات البرلمان مفتوحة أمام وسائل الإعلام، إلا في الظروف الاستثنائية.

1.د.6 على السلطة التشريعية تبني مدونات قواعد سلوك وإجراءات تتسم بالشفافية لدى تناولها الشكاوى العامة، وتأديب أعضائها أو رفع حصانتهم ضد المحاكمة حين يتم خرق مدونات القواعد الأخلاقية أو القوانين. ويجب عليهم الكشف عن الأصول والمصالح الخارجية لعموم الناس.

هـ- المجتمع المدني

1.هـ.1 يجب ضمان حق التعبير عن الرأي والتجمع من أجل تمكين المجتمع المدني من أداء مهامه الضرورية. إن ذلك يتطلب مراجعة الأنظمة القانونية والتنظيمية القائمة لضمان دعمها لحرية التعبير عن الرأي والتجمع، وألا تفرق

برنامج عمل

بين المواطنين على أساس وجهات النظر السياسية أو الدينية، وأن لا تفرض قيود تحول دون قيام المواطنين بتشكيل الجمعيات.

1.هـ.2 يجب أن تكون وسائل الإعلام المملوكة من قبل الحكومة محدودة العدد، وأن تكون مستقلة عن جميع سلطات الدولة وأي مصالح سياسية أخرى في تحريرها للأخبار، وأن تسمح بالتعبير عن وجهات النظر المختلفة، وأن تخدم مصالح عموم الناس من خلال تثقيفهم بشأن أسباب الفساد وآثاره المدمرة. ويجب على الحكومات منع السيطرة على وسائل الإعلام، ولا يجوز أن تستغل وسائل الإعلام المملوكة من قبلها لأغراض الدعاية والمواولة.

1.هـ.3 على الدول توفير الضمانات الضرورية لتأسيس وسائل إعلام، المطبوعة والمرئية والمسموعة، مستقلة ومتاحة، وذلك عن طريق سن قوانين تحمي قدرة وسائل الإعلام على مساءلة وانتقاد الفساد وغير ذلك من الأعمال المنافية للقانون في سلطات الدولة، وأن تبت تقارير بشأن ادعاءات ضد المسؤولين دون تعرضها للعقاب أو الانتقام. ولا يجوز أن يتم تجريم أي شخص بسبب التعبير عن آراءه، أو أن يتم سجنه بسبب تهم تشويه السمعة.

1.هـ.4 على الدول ضمان الحق في الإبلاغ عن الفساد لأي شخص، وأن تضمن لضحايا الفساد المطالبة باسترداد حقوقهم، وألا يتعرض للانتقام كل من من أبلغ عن حالات الفساد.

المراجع:

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، مبادرة الحكم الصالح لأجل التنمية في العالم العربي.

2- الاقتصاد والأطراف الأساسية فيه

هناك ثمة علاقة هامة قائمة ما بين حجم الاستثمارات وتحقيق نمو عال مستدام، إلا أن وجود فساد كبير واسع الانتشار في دول منطقة الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا، إلى جانب الفساد الصغير على جميع المستويات في المجتمع، عرقل النمو في هذه المنطقة، بل وحتى منعه، أن نصيب هذه المنطقة من الاستثمارات الأجنبية العالمية المباشرة متدن نظرا لعدم استقرار المناخ القانوني والسياسي والاقتصادي فيها.

ولتشجيع الاستثمار، بنوعيه الخارجي والمحلي، يجب القضاء تماما على الفساد المنظم، وهذا يتطلب خلق بيئة آمنة أكثر استقرارا لممارسة النشاطات الجارية والاقتصادية والمالية، وتعزيز الثقة في الأسواق المالية في المنطقة.

باستطاعة القطاع الخاص والحكومة والمجتمع المدني، من خلال تعاونهم وبناء القدرات الاجتماعية، القيام بالكثير من الجهود التي تؤدي الى الحد من الفساد المنظم، والذي من شأنه أن يحسن إلى درجة كبيرة المناخ الاستثماري في المنطقة.

أ- دور الحكومة في الاقتصاد

2.أ.1 تطبيق سياسة عدم الاحتكار لفتح باب المنافسة في الأسواق أمام البضائع والخدمات، وتأسيس نظام فعال للرقابة لضمان فعالية الالتزام بالقوانين.

2.أ.2 وضع إجراءات شفافة للمشتريات الحكومية، ويشمل ذلك اتفاقيات النزاهة، بحيث تغطي جميع المراحل من تأهيل المتقدمين بالعروض وحتى ترسية العقود؛ يجب أن تتضمن هذه الإجراءات معايير منح العقود المبنية على تحقيق أفضل قيمة اقتصادية تعود على المواطنين، كما يجب أن تعطي للمتقدمين بالعطاءات حق التظلم ضد قرارات الحكومة أمام السلطة القضائية.

2.أ.3 تطلب الحكومة من الشركات المملوكة من قبلها إصدار تقارير دورية اجتماعية (خلق الثروات والوظائف والاستمرارية) ومالية وبيئية في الأوقات في مواعيد مطابقة لما هو مطلوب من الشركات المدرجة في البورصات تماشيا مع المعايير الدولية لتدقيق الحسابات والمحاسبة.

2.أ.4 حيثما تجري عملية تخصيص، لا بد من وجود إجراءات شفافة تتيح المنافسة المفتوحة والعادلة، يجب أن يعتمد التخصيص على أفضل قيمة اقتصادية تعود على المواطنين، ولا بد من أن تضمن هذه الإجراءات نشر بيانات مالية مدققة وفق معايير التدقيق العالمية ومن بين ما يتم الكشف عنه بيانات ملائمة حول النتائج المالية والعملية للشركة، ومن أجل ضمان تحقيق الأهداف من عمليات تخصيص الشركات المملوكة للدولة، لا بد من تأسيس هيئة رقابية مستقلة مساءلة أمام الهيئة التشريعية.

2.أ.5 تبني معايير لمكافحة تضارب المصالح ومحاباة الأقارب والأصدقاء، بما في ذلك الإعلان عن المصالح من قبل كبار المسؤولين في الحكومة والشركات، ووضع قواعد ومدونات أخلاقيات للإدارة الصالحة للشركات، ويجب أن يلزم المسؤولين بالكشف عن ممتلكاتهم (ثرواتهم) وإعلان أسماء أفراد عائلاتهم ومعارفهم وقت تعيينهم، وكذلك حينما يكون هناك اختلاف كبير بين حجم ثروتهم قبل و نهاية فترة خدماتهم.

2.أ.6 خلق بيئة استثمارية آمنة وسليمة تنخفض فيها البيروقراطية التنظيمية، والتي تحفظ حقوق المستثمرين، ومن متطلبات هذه البيئة تأسيس هيئة قضائية مستقلة تفرض قوانين حماية الممتلكات والأصول والملكية الفكرية.

7.أ.2 الالتزام بتنفيذ متطلبات الشفافية التي تحددها الاتفاقيات التجارية الإقليمية والدولية والاتفاقيات الاستثمارية الثنائية.

8.أ.2 على حكومات جميع الدول التي تعتمد اقتصادياتها بشكل أساسي على استغلال الموارد الطبيعية، كالنفط أو الغاز أو المعادن الصلبة، أن تصادق على مبادئ ومعايير مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية وأن تلتزم بتنفيذ بنودها.

ب- الإدارة المالية العامة السليمة

2.ب.1 على جميع الدول أن تقوم بتدقيق البيانات المالية الخاصة بالإيرادات وإنفاق جميع الوزارات والإدارات والهيئات الحكومية، بما في ذلك الشركات المملوكة من قبل الحكومة والشركات التابعة لها، وأن يتم ذلك بشكل شفاف تماشياً مع المعايير الدولية لتدقيق الحسابات، وأن يتم تقديمها للهيئة التشريعية.

2.ب.2 نشر ميزانيات الإيرادات والمصروفات الحكومية المحلية والإقليمية والوطنية في الأوقات المناسبة، وتأسيس حكومة إلكترونية لتوزيع ونشر المعلومات على هيئة يمكن قراءتها بسهولة.

2.ب.3 يجب أن تقع مسؤولية عملية الموافقة على تقدير الإيرادات والمصروفات في الميزانية على عاتق الهيئة التشريعية فقط، والتي يتعين عليها اتخاذ إجراءات للمشاورات والنقاش مع الأطراف ذات العلاقة، بما في ذلك من خلال عقد الجلسات العلنية لمناقشة الموازنة فضلاً عن علنية مداوات اللجان.

2.ب.4 على الحكومات أن تقدم للهيئة التشريعية مراجعات دورية حول أداء الميزانية، وأن يتم نشر هذه التقارير في الوقت المناسب.

ج- دور الحكومة في الأنظمة والأسواق المالية

2.ج.1 وضع نظام، من خلال وحدات المعلومات المالية وغيرها، متكامل وشامل لمنع عمليات غسل الأموال كما هو مبين في المعايير الدولية، كذلك المعايير التي وضعتها فرقة العمل للإجراءات المالية.

2.ج.2 ضمان أن تعمل المصارف المركزية أو السلطات الرقابية المستقلة ومنظمو الأسواق المالية على القيام برقابة تدقيقية ملائمة لأنظمة المصارف والأسواق المالية، وذلك تماشياً مع المعايير الدولية، بما فيها إعداد التقارير العلنية.

2.ج.3 منح الصلاحيات الكافية للنظام المصرفي لإتاحة تقديم مجموعة من الخدمات المصرفية لكي تخدم احتياجات الشركات الصغيرة والمتوسطة.

2.ج.4 وضع هياكل شفافة للأسواق المالية والأوراق المالية، وضمان وجود آليات تنفيذ وضوابط رقابية فعالة.

2.ج.5 لا بد أن تعمل الدول التي تعتمد نظام السرية المصرفية على ضمان عدم استغلالها غطاءاً للممارسات غير القانونية أو الفساد أو غسل الأموال، وأن تعيد تشكيل النظام حيثما كان ذلك ضرورياً، لضمان عدم استغلاله.

2.ج.6 تعزيز المساءلة المشتركة من قبل المعنيين (بما في ذلك الموردين والعملاء والمجموعات المحلية)، وليس المساهمين فقط.

د- القطاع الخاص

2.د.1 ضمان التزام القطاع الخاص بمبادئ الإدارة الصالحة للشركات، وتطبيقه الصارم للالتزامات استنادا على أفضل الممارسات الدولية.

2.د.2 ضمان التزام شركات القطاع الخاص بمعايير المحاسبة الدولية، مع الالتزام بنشر تقارير دورية عن مركزها المالي وأداء عملياتها والملكية والإدارة.

2.د.3 وضع آليات فعالة لتسوية الخلافات الاقتصادية المتعلقة بالمستثمرين.

هـ القروض الصغيرة

2.هـ.1 الفقر وتهميش جماعات الفقراء عادة يصبح أمرا أشد سوءا بسبب الفساد. ولذلك لا بد من أن تعمل مؤسسات المجتمع المدني والمصارف والقطاع الخاص والحكومات على تطوير برامج للقروض الصغيرة متاحة دون تمييز لكلا الجنسين، ون تمنح وفق معايير عادلة شفافة، حيث تشير التجارب إلى أن تأسيس الشركات الصغيرة من قبل النساء يمكن أن يكون له تأثير كبير على خفض مستوى الفقر وتقوية امكانيات وقدرات المرأة.

2.هـ.2 على الحكومات توفير بيئة ميسرة تخلو من الفساد لنمو الشركات الصغيرة إلى شركات متوسطة، وذلك من أجل تعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي لدى المواطنين الأكثر فقرا والمجتمعات المحلية.

المراجع

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد؛ مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية؛ مبادئ ولفسيبرغ؛ مجموعة ليون-روما؛ توجيهات البنك الدولي من خلال الفريق الاستشاري لمساعدة أكثر الناس فقرا؛ معايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لفرقة العمل للإجراءات المالية؛ اتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمكافحة رشوة الموظفين العاممين الأجانب؛ توجيهات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن الشركات متعددة الجنسيات.

3- بناء القدرات الاجتماعية

ما زال انتشار الفقر سمة تميز غالبية دول منطقة الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا، ولذلك هناك حاجة لإصلاحات لتمكين شعوب المنطقة من انتشال أنفسهم من الفقر من خلال تأمين رعاية صحية أفضل، والتعليم واكتساب المهارات المطلوبة للحصول على وظائف تدر دخلا جيدا وتتيح تأسيس أعمال مستقلة. ما نعنيه بـ"بناء القدرات الاجتماعية" هو ضمان اكتساب المحرومين والضعفاء للمهارات والمجال والشعور بالجدارة الشخصية للمشاركة بفعالية في تطوير مجتمعات منصفة وشفافة وديمقراطية، ومن بين المواضيع التي ستجري مناقشتها في هذا القسم مواضيع ناجمة عن الفساد؛ وهناك مواضيع أخرى هي مظاهر للمعاناة الإنسانية التي يسببها الفساد أو يزيد لها سوءا. وبمعنى آخر، بعضها يغذيها الفقر وبعضها الآخر ينمي الفقر. وجميعها بحاجة لأن تتم معالجتها بشكل عاجل.

يتطلب خفض الفقر مجموعة واسعة من الإجراءات لمعالجته، وتشمل هذه الإجراءات مجالات الصحة والتعليم والتخطيط والإسكان وتنمية التوظيف، وغيرها من المجالات. فمحدودية الخدمات العامة والقيود الكبيرة المفروضة على الحصول على المعلومات والعدالة (وعادة ما تكون جميعها بتحريف ناجم عن الفساد) تدمر حياة الفقراء ليس على مستوى السياسة الوطنية فحسب، بل أيضا في المدن والقرى الأصغر بشكل خاص. وللتركيز على هذه التوصيات، اخترنا تناول أهم المجالات: الصحة والتعليم.

هناك أيضا إمدادات غير كافية من القروض الصغيرة لتحفيز النشاطات الاقتصادية اللازمة لتأمين معيشة الفقراء، وحيثما كان هناك قروض صغيرة متاحة، فإن تعقيد الإجراءات والأنظمة المبهمة عادة ما تشجع على الفساد الذي يؤدي إلى تخفيض حجم الأموال المتاحة لمن هم في أمس الحاجة إليها. وبالتالي فإننا نؤكد هنا على الأهمية الاستراتيجية لتوفير القروض الصغيرة المدارة بشكل جيد.

ولهذا يتعين على حكومات دول الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا، بالتعاون مع الهيئات المحلية والوطنية والدولية والقطاع الخاص وحكومات دول مجموعة الثماني، حشد مواردها وتولي مسؤولية الإصلاح في المجالات المقترحة في الصحة والتعليم.

أ- الرعاية الصحية

إن انخفاض أو انعدام الرعاية الصحية وغيرها من الأنظمة الاجتماعية يعمل على مفاجمة مشكلة الفقر. ويؤدي الفساد إلى مفاجمة المشكلة في ظل عدم توفر تمويل غير كاف أو أنظمة غير ملائمة لتقديم الخدمات. وانخفاض دخل الأطباء وغيرهم من العاملين في المجال الصحي في العديد من أنظمة الصحة العامة يؤدي إلى زيادة الطلب على الرشوة لأجل الحصول على الرعاية الصحية. كما أن الفساد في الصناعات الصيدلانية يضر بجودة وتوفر الأدوية الضرورية للفقراء.

1.3.1 يجب وضع أنظمة لضمان توفر الخدمات الصحية، وخصوصا لذوي الدخل المنخفض، واتخاذ تدابير لمنع التزوير والرشوة.

1.3.2 على الحكومات نشر معلومات بشأن المصروفات الفعلية والمخطط لها للرعاية الصحية ونظام الضمان الاجتماعي، موزعة تبعا للمناطق المحلية والفئات المتلقية لها.

1.3.3 يتعين على المهن الصحية والسلطة التشريعية تطبيق مدونات قواعد أخلاقية، وتأسيس أجهزة رقابة للخدمات الصحية والمهنيين العاملين بالمجال الصحي، وأن تكون مستقلة وتضم عدة جهات معنية وتكون لديها سلطة وضع المعايير، وتلقي الشكاوى العامة، وتحديد وتطبيق العقوبات.

3.4 يجب مساعدة مؤسسات المجتمع المدني للقيام بأبحاث وتوفير المعلومات للمواطنين بشأن طبيعة ومدى انتشار الرشوة والفساد في الرعاية الصحية وأنظمة الضمان الاجتماعي، وتخصيص خطوط اتصالات ساخنة لإتاحة إمكانية التقدم بشكاوى دون التعريف بهوية الشاكي.

3.5 يجب وضع وتطبيق قواعد وإجراءات شفافة لشراء وإنتاج وتوزيع المواد الصيدلانية تبعا للمعايير الدولية، والتي من شأنها أن تؤدي إلى القضاء على فرص الفساد.

ب- التعليم *

انخفاض فرص التعليم يضمن استمرارية مشكلة الفقر خلال الأجيال القادمة. بالرغم من معاناة العديد من دول الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا من قصور واضح في الجهود المنسقة لمكافحة الأمية، إلا أن الأموال المخصصة للتوسع في التعليم الابتدائي والمهني والعالي وتحسين البنية التحتية لهم عادة ما تحول لتستخدم لأغراض أخرى، ويتوافق مع ذلك ان معايير الاختيار لتوظيف المدرسين والهيئات الإدارية في المدارس لا تستند في الكثير من الأحيان على الجدارة والقدرة. وتعاني أيضا النساء في بعض دول المنطقة من تمييز كبير ضدهن في الحصول على جميع مستويات التعليم.

3.ب.1 تأسيس أجهزة وطنية تضم عدة جهات معنية للإشراف على نزاهة وسلامة النظام التعليمي، وخصوصا في مجال تخصيص الأموال.

3.ب.2 يجب على الحكومات ذات المجتمع المدني الناشط توفير الدعم له للقيام بأبحاث دورية عميقة وهادفة بشأن نظام الفساد في مجال التعليم ونشر نتائجها التي تتوصل إليها، والتي على ضوءها يتعين على الحكومات تطبيق توصيات للقضاء على الفساد في النظام التعليمي.

3.ب.3 يتعين على الحكومات زيادة الأموال المخصصة لتدريب المدرسين وزيادة أجورهم وتحسين ظروف العمل لهم.

3.ب.4 على الحكومات وهيئات المجتمع المدني العمل مع بعضها البعض لتأسيس مدارس ومراكز تعليم للصغار والكبار بحيث تنمي الشعور بالملكية المحلية للعملية التعليمية.

3.ب.5 وضع مناهج تعليمية للجميع لغرس القيم الديمقراطية العالمية، والمواطنة، وثقافة الأمانة والنزاهة.

3.ب.6 في المجتمعات التي فيها تفاوت ما بين الجنسين بالنسبة لفرص التعليم، يتعين على الحكومات، مدعومة من قبل المجتمع المدني والهيئات الدولية ذات العلاقة، اتخاذ تدابير مكثفة وفورية للعمل على تصحيح ذلك في جميع مراحل التعليم.

المراجع

الأهداف الإنمائية للألفية، تقرير برنامج التنمية بشأن التنمية البشرية في البلدان العربية لعام 2004، مبادرة اليونيسكو "توفير التعليم للجميع".

دور المجتمع المدني في عملية الإصلاح

ما نعنيه بالمجتمع المدني هو ليس جماعات الضغط المتخصصة فحسب، بل أيضا هيئات كالجمعيات والمؤسسات المهنية، والهيئات الإعلامية، وهيئات التعليم والتدريب، ومراكز البحث الأكاديمي، و"فرق التفكير والبحث"، والأحزاب السياسية، وهيئات الدعوة الدينية، ووكالات المساعدات والتنمية غير الحكومية، وجمعيات القطاع الخاص.

لا يمكن تجاهل الدور الذي تلعبه مثل هذه الهيئات في عملية الإصلاح. وحيث أنها تمثل طرفا أساسيا في نسيج المجتمع، فإنها تعتبر شريكا حيويا في تطوير بيئة خالية من الفساد، تقدم الدعم للحكومة وتمارس تأثيرها عليها في الترويج للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسي.

طالبنا فيما سبق في هذه الوثيقة (خصوصا في 1-هـ) بتطوير علاقات بناءة ومثمرة أكثر ما بين هيئات المجتمع المدني والحكومات في عملية الإصلاح. نعتقد بأن هذا يحتل أهمية كبيرة. وكل من الأقسام الثلاث في البرنامج يمكن لها أن تبرر معالجة مستقلة لهذا الموضوع.

فقد دعت الأقسام السابقة إلى:

- حرية التعبير عن الرأي والتجمع
- وسائل إعلام مستقلة في تحرير أخبارها وتتمتع بحرية التعبير عن مختلف وجهات النظر، وتنتقد سياسة الحكومة وممارساتها دون خوف من التعرض للعقاب
- حرية عامة للمواطنين للإبلاغ عن الفساد

يتعين على هيئات المجتمع المدني، لكي تكون فعالة، أن تطور مستويات رفيعة من الاحتراف في الأعمال التي تقوم بها، بما في ذلك القدرة على الاتصال مع الحكومات بشكل بناء وإيجابي يشجع على الحوار العام المثمر. كما يجب أن تكون الهيئات شفافة بإعلانها عن الجهات التي تمثلها، وكيفية حصولها على التمويل ووضعها لسياساتها وقيامها بأبحاثها وإعدادها لمختلف تقاريرها الناقدة وتوصياتها.

وتحتاج الحكومات، على الجهة الأخرى، لأن تكون على استعداد لأن تتقبل بأن لهيئات المجتمع المدني دورا حقيقيا تلعبه في المجتمع والحياة العامة، وأن تضع آليات رسمية تشجع على التعاون الفعال (كتأسيس اللجان على سبيل المثال) بحيث تستطيع هيئات المجتمع المدني توجيه آرائها واقتراحاتها من خلالها. كما يجب على الحكومات ضمان حرية هيئات المجتمع المدني في تناول قضايا نوعية الحياة والحريات. هناك العديد من الحكومات التي تقدر كثيرا جهود المجتمع المدني التي تعمد في سعيها إلى الترويج للتنمية إلى مشاركة الأبحاث والتقارير المهنية والفنية مع السلطات ومع الجمهور، وتستمر باتصالاتها مع السلطات بشأن القضايا الأساسية، وتشارك في صياغة القوانين، وتشرف على تطبيق السياسات لأجل تحقيق مجتمع خال من الفساد.